وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٨ لسنة ٢٠١١ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الفيوم

عن العام المالى ٢٠٠٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٥٠ لسنة ٢٠٠٨ باعتماد اللائحة المالية ولائحة شئون العاملين ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الفيوم جلسة ٢٠١٠/٥/١٦ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٩ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١١/١/٢٧ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الفيوم عن العام المالى ٢٠٠٩ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ١١٠٢٩٦٢,٢٦ ج (فقط مليون ومائة وألفان اثنان وتسعمائة واثنان وستون جنيهًا وستة وعشرون قرشًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٨٩١٨٥٤,١٤ ج (فقط ثمانمائة وواحد وتسعون ألفًا وثمانمائة وأربعة وخمسون جنيهًا وأربعة عشر قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٢١١١٠٨,١٢ ج (فقط مائتان وأحد عشر ألفًا ومائة وثمانية جنيهات واثنا عشر قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٩/١٢/٣١ مبلغ ١٩٣٢٣٧٣,٨٤ ج (فقط مليون وتسعمائة واثنان وثلاثون ألفًا وثلاثمائة وثلاثة وسبعون جنيهًا وأربعة وثمانون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١١/١/٢٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور/ محمد أبو شادى